

الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
الغاية ١١-١: كفاءة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع
مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠
المؤشر ١١-١-١: نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو
مساكن غير لائقة

المعلومات مؤسسية

المنظمة/ المنظمات:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

المفاهيم والتعاريف

التعريف:

المنهجية -يتم دمج هذا المؤشر عنصر السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة والذي تم رصده طوال السنوات الخمس عشرة الماضية من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في معظم البلدان النامية مع مكوّنين جديدين -الأشخاص الذين يعيشون في مساكن غير لائقة ومستوطنات عشوائية - يهدفان إلى توسيع طيف الظروف المعيشية غير اللائقة للوقوف على حقائق موجودة أيضاً في أكثر البلدان نمواً والمناطق الحضرية الأكثر ثراء. وبإدماج هذه المكونات الثلاثة، أصبح المؤشر عالمياً ويمكن رصده في كل من المناطق النامية والمتقدمة.

وسيركز هذا المؤشر على توثيق القيود التي تتجلى في الاعتراف بالحق في مسكن لائق للجميع، مُقاس من خلال نسبة السكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية أو المساكن غير اللائقة. تُعتبر التعاريف والمفاهيم التالية مهمة في الإبلاغ عن هذا المؤشر.

ويجري حالياً قياس نسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية أو المساكن غير اللائقة بنسبة سكان المدن الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

الأساس المنطقي:

بينما تطوي الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) صفحةً، فإنّ الانتشار غير المسبوق للأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، والنقص المزمن في المسكن اللائق ما زالت جميعها من بين التحديات الرئيسية للتحضر واستدامته. فالأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية والمساكن غير اللائقة تعكس الفقر وعدم المساواة بين المدن، وبالتالي لن ينجح أي تحرك تحويلي في العالم من دون التصدي لتحدي الفقر الحضري الذي تمثله.

ولذلك، من الضروري زيادة ضمان حصول الجميع على المسكن اللائق والخدمات الأساسية وتحسين وضع الأحياء الفقيرة، من أجل الاعتراف الكامل بفقراء المدن كسكان حضريين حقيقيين، لإدراك إمكاناتهم وتعزيز ازدهارهم، وبالتالي ازدهار البيئة الحضرية كلها.

هذا المؤشر ذو أهمية قصوى لأنه جزء من استمرار الأهداف الإنمائية للألفية (الغاية 7-د) ويوفر بالتالي أساساً شاملاً للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وفقاً لجميع الأهداف والغايات المتفق عليها، سيتطلب قياس إنجاز هذا المؤشر تعبئة الوسائل اللازمة لرصدها بكفاءة، والدعوة إلى شراكة منشّطة بمشاركة جميع البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع المجتمعات المعنية.

اليوم، في عالمنا الحاضر، يعيش واحد من كل ثمانية أشخاص في الأحياء الفقيرة (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2016؛ و2015 ب). وهذا يعني أنّ ربع سكان المدن في العالم هم من سكان الأحياء الفقيرة. ففي الكثير من المدن، تكافح الأسر الفقيرة للحصول على مسكنٍ لائق. غالباً ما يكون العيش في مواقع مركزية مساوٍ لظروف معيشية غير ملائمة، بينما العيش في المناطق المحيطة، حيث يكون المسكن ميسور التكلفة، يترافق مع الحرمان من الخدمات الأساسية والمرافق الحضرية وسبل كسب الرزق.

وإنّ تحسين مستوى الأحياء الفقيرة وتأمين المسكن اللائق له تأثير متساوٍ في توزيع الرخاء، مما يساعد المناطق الحضرية على أن تكون شاملة ويضع حداً للفقير الحضري في العالم.

ومن أجل معالجة الصياغة المقترحة من قبل الغاية 11-1 والمؤشر 11-1، وتوفير استمرارية إحصائية بين الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة في ما يتعلّق بالأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، فإنّ العناصر الخمسة لتعريف "الأحياء الفقيرة" (الوصول إلى المياه المحسنة، والوصول إلى الصرف الصحي المحسن، والمتانة الهيكلية، والاكتظاظ، وضمان الحيازة؛ جميعها جزء من تعريف المسكن الملائم) يجب أن تشكّل القاعدة الأساس لرصد أهداف التنمية المستدامة 11 والغاية 11-1، المستكملة بالمؤشرات الإضافية التي ستسمح بإجراء القياس حول المناطق العشوائية والمساكن غير اللائقة على التوالي.

ومن المقترح أن يؤدي مؤشر إضافي للمساكن غير اللائقة وآخر للمستوطنات العشوائية – أي ما يبلغ مجموعه سبعة متغيرات يتعين قياسها – إلى جعل تتبع هذه الغاية ممكناً. على سبيل المثال، في حالة المستوطنات العشوائية، يُعدّ توفير تصريح البلدية وسيلة قياس قابلة للتطبيق، في حين يمكن قياس المسكن غير اللائق بفعالية من خلال معايير القدرة على تحمل التكاليف، حيث أن ما لا يقل عن 330 مليون أسرة في جميع أنحاء العالم ترزح تحت عبء تكاليف السكن (معهد ماكينزي العالمي، 2014).

المفاهيم:

أ. الأحياء الفقيرة - في أعقاب إطلاق الأهداف الإنمائية للألفية، عُقد اجتماع لفريق الخبراء في عام 2002 من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة واتحاد المدن للاتفاق على تعريف تشغيلي للأحياء الفقيرة يُستخدم لقياس مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية 7 – الغاية 7-د، "تحقيق تحسناً كبيراً في حياة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020". ووصف التعريف المنفق عليه "الأسرة الفقيرة" على أنها واحدة من الأسر التي يعاني أفرادها وجهاً أو أكثر من أوجه "الحرمان المنزلي" التالية: (1) عدم النفاذ إلى مصادر مياه محسنة، (2) عدم النفاذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة، (3) عدم وجود مساحة كافية للعيش، (4) غياب متانة المسكن، (5) انعدام ضمان الحيازة. وبعبارة أخرى، يشير مصطلح "سكان الأحياء الفقيرة"

إلى شخص يعيش في أسرة تفتقر إلى أي من الصفات المذكورة أعلاه (برنامج المستوطنات البشرية، 2003 أ).

تم استخدام هذه المكونات الخمسة -المستمدة من تعريف "المسكن اللائق" (A/HRC/25/54، 2013؛ انظر أدناه) -منذ ذلك الحين من أجل الإبلاغ عن الأهداف الإنمائية للألفية وتتبعها، حيث يتم قياس البيانات الأولية أو الثانوية لتحديد عدد سكان الأحياء الفقيرة الذين يعيشون في البلدان النامية، وكانت أيضا أساسا لتحقيق نجاح الأهداف الإنمائية للألفية - الغاية 7.د. ولقد وافق الخبراء على التعاريف التالية لكل عنصر (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2003 ب؛ الأمم المتحدة، 2007):

النفوذ إلى مصادر المياه المحسنة -تُعتبر الأسرة قادرة على الحصول على مياه الشرب المحسنة إذا كان لديها كمية كافية من المياه (20 لترا/ شخص/ يوميا) للاستخدام العائلي، بسعر مقبول (أقل من 10٪ من إجمالي دخل الأسرة) وإذا كانت المياه تتوفر لأفراد الأسرة دون بذل جهد شديد (أقل من ساعة في اليوم للحصول على الحد الأدنى من الكمية الكافية)، وخاصة للنساء والأطفال. وإن مصدر محسن لمياه الشرب هو مرفق محمي من التلوث الخارجي، لا سيما من تلوث المواد البرازية. تشمل مصادر مياه الشرب المحسنة: المياه المنقولة بالأنابيب إلى المسكن أو قطعة أرض أو ساحة؛ الصنابير العامة / المواشير العامة التي لا تخدم أكثر من 5 أسر؛ الينابيع المحمية؛ مياه الأمطار المجمعة؛ المياه المعبأة في زجاجات (إذا تم أيضا تحسين المصدر الثانوي)؛ الحفرة المثقوبة / البئر الأنبوبية؛ والبئر المحفور المحمي.

النفوذ إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة -تعتبر الأسرة قادرة على الوصول إلى الصرف الصحي المحسن إذا كان نظام التخلص من المخلفات، سواء في شكل مرحاض خاص أو مرحاض عام يتقاسمه عدد من الأشخاص، متاحاً لأفراد الأسرة. وبالتالي، فإن مرافق الصرف الصحي المحسنة هذه تفصل النفايات البشرية عن الاتصال البشري بطريقة صحية. وتشمل مرافق المحسنة: المراحيض السكب والرّحض أو مراحيض متصلة بالصرف الصحي أو حفرة أو خزان للصرف الصحي؛ مرحاض محسن مهوى؛ حفرة مرحاض مع لوح أو منصة تغطي الحفرة بالكامل؛ بالإضافة إلى المراحيض السمادية.

مساحة عيش كافية - إن الوحدة السكنية توفر مساحة عيش كافية لأفراد الأسرة إذا لم يتشارك أكثر من ثلاثة أشخاص في نفس الغرفة الصالحة للسكن. وقد تم اقتراح مؤشرات إضافية للاكتظاظ: مؤشرات على مستوى المنطقة مثل متوسط مساحة العيش داخل المنزل للشخص الواحد أو عدد الأسر في كل منطقة. بالإضافة إلى ذلك، قد تكون مؤشرات مستوى الوحدة السكنية مثل عدد الأشخاص في كل سرير أو عدد الأطفال دون الخامسة في كل غرفة قابلة للتطبيق. ومع ذلك، فقد تبين أن عدد الأشخاص في كل غرفة مرتبط بمخاطر صحية ضارة وغالبًا ما يتم الحصول عليه من خلال المسوح الأسرية (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 1998).

جودة/ متانة بنية المساكن -يعتبر المنزل "متيناً" إذا كان مبنياً على موقع غير خطير وله بنية دائمة وملائمة وقادراً على حماية سكانه من الظروف المناخية القاسية مثل المطر والحرارة والبرودة والرطوبة. يتم استخدام المعايير التالية لتحديد جودة/ متانة بنية المساكن: دوام البنية (مواد البناء الدائمة المستخدمة للجدران والسقف والأرض؛ الامتثال لقوانين البناء؛ المسكن ليس في حالة متداعية؛ المسكن ليس بحاجة لإصلاحات مهمة)؛ وموقع المنزل (موقع خطير؛ لا يقع المسكن على نفايات سامة أو بالقرب منها؛ ولا يقع المسكن في مجرى فيضاني؛ ولا يقع المسكن على منحدر حاد؛ ولا يقع المسكن على طريق خطر - سلك حديدية، طرق سريعة، مطار، خطوط كهربائية).

ضمان الحيابة -إن ضمان الحيابة هو حق جميع الأفراد والجماعات في الحماية الفعالة من قبل الدولة ضد عمليات الإخلاء القسري. يُفهم ضمان الحيابة على أنه مجموعة من العلاقات ذات صلة بالمسكن والأرض، يتم وضعها من خلال القانون التشريعي أو العرفي أو الترتيبات غير الرسمية أو الهجينة، التي تمكن المرء من العيش في منزله بأمان وسلام وكرامة (A/HRC/25/54). وبغض النظر عن نوع الحيابة، يتمتع جميع الأشخاص الذين يشملهم ضمان الحيابة بوضع قانوني ضد الطرد التعسفي غير القانوني والتحرش وغير ذلك من التهديدات. يحصل الناس على الحيابة الأمانة في الحالات التالية: توفر دليل على الوثائق التي يمكن استخدامها كدليل على وضع الحيابة الأمانة؛ وهناك إما الحماية الفعلية أو المتصورة من عمليات الإخلاء القسري. وقد تم إحراز تقدم هام لدمج قياس هذا المكون في حساب الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة.

ب. المستوطنات العشوائية -لا توجد المستوطنات العشوائية في العالم النامي فحسب، ولكنها موجودة في العالم المتقدم أيضًا. وعلى نحوٍ مماثل، فإن الوحدات السكنية العشوائية ليست حكرًا على الطبقة الفقيرة، بل أنها تنتمي إلى جميع مستويات الدخل. وبالتالي، يمكن تعريف المستوطنات العشوائية (الأمم المتحدة، 2015؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015 ب) كمناطق سكنية (حيث: 1) لا يتمتع السكان بضمن الحيابة على الأراضي أو المساكن التي يسكنونها، مع طرائق تتراوح بين احتلال المساكن إلى الاستئجار غير النظامي، و(2) الأحياء التي عادة ما تشهد شحًا أو انعدامًا للخدمات الأساسية أو البنى التحتية، و(3) قد لا يتوافق المسكن مع أنظمة التخطيط والبناء الحالية، وغالبًا ما يقع في مناطق خطيرة جغرافيا وبيئيا، وربما تفتقر إلى تصريح البلدية. ويمكن أن تكون المستوطنات غير الرسمية شكلاً من أشكال المضاربة العقارية لجميع مستويات الدخل من سكان الحضر والأثرياء والفقراء. فالأحياء الفقيرة هي أفقر المستوطنات العشوائية وأكثرها خرابًا. وينبغي أن يفهم الطابع العشوائي على أنه تقني أكثر من كونه فئة تقوم على الدخل وتوصم الفقراء، ولذلك ينبغي أن تستند تقديرات المستوطنات العشوائية إلى امثال تقني ذي صلة بجميع مستويات الدخل. على سبيل المثال، قد يكون تصريح البلدية المعتمد لأي وحدة سكنية معينة مؤشرًا واضحًا على الإجراءات الشكلية. أما إذا كانت البلديات تفتقر إلى القدرة على تقديم مثل هذا التصريح، فهذه فجوة إدارية سوف يشير إليها هذا المؤشر أيضًا.

ج. المسكن غير اللائق -تتضمن المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان "المسكن اللائق" كأحد مكونات الحق في مستويات العيش اللائق للجميع. يجب أن توفر المساكن اللائقة أكثر من أربعة جدران وسقف. وقد أكدت التعليقات العامة رقم 4 (1991) الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن الحق في السكن اللائق، ورقم 7 (1997) بشأن عمليات الإخلاء القسري، أنه ينبغي النظر إلى الحق في المسكن اللائق على أنه حق للعيش في مكان ما في أمن وسلام وكرامة. ولكي يكون المسكن لائقًا، يجب أن يستوفي، كحد أدنى، المعايير التالية: (1) ضمان الحيابة القانوني، الذي يكفل الحماية القانونية من عمليات الإخلاء القسري والمضايقة والتهديدات الأخرى؛ (2) توفر الخدمات والمواد والمرافق والبنية التحتية، بما في ذلك مياه الشرب المأمونة أو الصرف الصحي الكافي أو الطاقة للطهي أو التدفئة والإضاءة أو تخزين الطعام أو التخلص من النفايات؛ (3) القدرة على تحمل التكاليف، لأن المسكن يُعتبر غير لائق إذا كانت تكلفته تهدد المقيمين أو تمنعهم من التمتع بحقوق الإنسان الأخرى؛ (4) امكانية السكن، بحيث يكون السكن غير

لائق إذا كان لا يضمن السلامة الجسدية أو يوفر مساحة كافية، وكذلك الحماية من البرد والرطوبة والحرارة والمطر والرياح وغيرها من التهديدات الصحية والأخطار البيئية؛ (5) إمكانية الوصول، بحيث يُعتبر المسكن غير لائق إذا لم تؤخذ الاحتياجات المحددة للفئات المحرومة والمهمشة (مثل الفقراء، والأشخاص الذين يواجهون التمييز؛ والأشخاص ذوي الإعاقة، وضحايا الكوارث الطبيعية) بعين الاعتبار؛ (6) الموقع، بحيث يُعتبر المسكن غير ملائم إذا كان مقطوعاً عن فرص العمل، أو خدمات الرعاية الصحية، أو المدارس، أو مراكز رعاية الأطفال أو غيرها من المرافق الاجتماعية، أو إذا كان موجوداً في مواقع خطيرة أو ملوثة أو بالقرب من مصادر التلوث. (7) السكن اللائق من الناحية الثقافية، حيث يُعتبر غير لائق إذا لم يحترم ويأخذ بعين الاعتبار التعبير عن الهوية الثقافية وأساليب الحياة.

ويُقصد بقياس "المسكن غير اللائق" توسيع نطاق قياس الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية خاصة في العالم المتقدم حيث يكون تعريف "الأسرة الفقيرة" أقل قابلية للتطبيق، مما يضمن عالمية المؤشر 1-11. وعلى الرغم من أن البلدان التي لديها بيانات متاحة يمكن أن تقيس الطيف الكامل لمكونات السكن اللائق، ولغرض قابلية القياس، يوصى بعدم اختيار سوى عنصر واحد من عناصر تعريف السكن اللائق. وفي هذا الصدد، لا تعتبر القدرة على تحمل التكاليف معياراً رئيساً للمسكن اللائق فحسب، بل يمكن أن تكون أنسب وسيلة قياس للمسكن غير اللائق، حيث أن القدرة على تحمل التكاليف تصبح بصورة متزايدة أزمة عالمية ذات تأثير سلبي قوي على رفاهية الناس وعلى تفاقم معدلات عدم المساواة الحضرية. والمبدأ الأساسي هو أن التكاليف المالية للأسر المرتبطة بالإسكان ينبغي ألا تهدد أو تضعف الوصول إلى احتياجات أساسية أخرى مثل الغذاء والتعليم والحصول على الرعاية الصحية والنقل وغيرها. وبناءً على الطريقة والبيانات الحالية المتوفرة من خلال برنامج المؤشرات الحضرية (1996-2006)، يتم قياس القدرة على تحمل التكاليف على أساس صافي النفقات الشهرية على تكاليف السكن التي تتجاوز 30 ٪ من إجمالي الدخل الشهري للأسرة.

التعليقات والقيود:

إنّ الخصائص المحلية المختلفة للوحدات السكنية الفقيرة حول العالم وعدم اعتراف بعض السلطات المعنية وأصحاب المصلحة بالتحدي الذي تعيشه الأحياء الفقيرة، قد زاد من صعوبة التوصل الى اتفاق عالمي على بعض التعاريف والخصائص عند الإشارة إلى المساكن العشوائية الفقيرة.

وغالبا ما أدى الافتقار إلى الأدوات المناسبة على المستوى الوطني ومستوى المدينة لقياس جميع المكونات اللازمة لرصد المؤشر 1-11 إلى ظهور تحديات أمام مكاتب الإحصاءات لتضمين جميع المكونات التي تقيس الأحياء الفقيرة على نحو موثوق، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الاستخفاف بالوحدات السكنية أو الأسر الفقيرة. لقد عيّن الكثير من ورش العمل التقنية والاجتماعات الاستثنائية العامة التي ستساعد على بناء القدرات لإعداد التقارير في السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

في حالة ضمان الحيادة، فإن علاقتها المعقدة مع الأراضي والممتلكات تجعل من الصعب تناولها في المسوح المختلفة ذات الصلة، وبالتالي يصعب قياسها ورصدها بسبب عدم وجود بيانات روتينية. ومع ذلك، تم إحراز تقدم هام في السنوات الأخيرة لدمج قياس هذا المكون في المسوح والتعدادات الرئيسية في الكثير من البلدان.

كذلك، فإن المؤشر 1-11 لا يلتقط حالة التشرد، حيث أنها غير مدرجة في المسوح الأسرية.

وأخيراً، لا تزال القدرة لدى الكثير من البلدان محدودة لإدارة البيانات وجمعها ورصدها، ولا زالت تتصارع مع البيانات المحدودة حول المناطق الجغرافية الكبيرة أو المكتظة بالسكان. وهذا يعني أن التكامل في الإبلاغ عن البيانات سيكون أساسياً لضمان تحقيق الاتساق بين الأرقام الوطنية والعالمية في البيانات النهائية المبلغ عنها.

المنهجية

طريقة الاحتساب:

طريقة الاحتساب - يُعنى هذا المؤشر بثلاثة مكونات ليتم احتسابها على النحو التالي:

- (أ) الأسر المعيشية في الأحياء الفقيرة: = 100 [(عدد الأشخاص الذين يعيشون في حيّ فقير)/(سكان المدينة)].
- (ب) الأسر المعيشية في المستوطنات العشوائية: = 100 [(عدد الأشخاص الذين يعيشون في مستوطنات عشوائية)/(سكان المدينة)].
- (ج) الأسر المعيشية في المساكن غير اللائقة: = 100 [(عدد الأشخاص الذين يعيشون في المساكن غير الملائمة)/(سكان المدينة)].

ستكون النسبة المئوية هي وحدة قياس كل هذه المؤشرات. في مرحلة لاحقة، سيتم وضع مؤشر للقياسات يدمج جميع المقاييس ويقدم تقديراً واحداً.

يجري الإبلاغ بالفعل عن بيانات هذا المؤشر في جميع البلدان النامية تقريباً في ما يختص بمكوّن الأحياء الفقيرة. ونتوقع أن نُدرج هذا النجاح والدروس المستخلصة والخبرات في التقارير المُعدّة حول المستوطنات العشوائية وبيانات المساكن غير اللائقة لجميع البلدان.

التفصيل:

التفصيل المحتمل: تفصيل بحسب الموقع (داخل المناطق الحضرية)، وفئات الدخل، والجنس، والعنصر، والعرق، والدين، وحالة الهجرة (رب الأسرة)، وأيضاً بحسب السن (أفراد الأسرة)، والإعاقة (أفراد الأسرة). المشتقات القابلة للقياس الكمي: نسبة الأسر ذات السكن الدائم، نسبة الأسر التي لديها مصادر مياه محسنة، نسبة الأسر التي لديها مصادر مياه صحية محسنة، نسبة الأسر التي لديها مساحة عيش كافية، نسبة الأسر التي لديها ضمان الحيازة، نسبة الأسر التي تعاني الحرمان السكني عدد (1)، نسبة الأسر التي تعاني حرمان سكني مضاعف (3 أو أكثر)، نسبة الأسر التي لديها تصريح معتمد من البلدية، نسبة الأسر التي لديها مسكن لائق/ غير لائق (القدرة على تحمّل التكاليف).

معالجة القيم الناقصة:

● على مستوى البلد

من المتوقع أن تقدم جميع الدول تقارير كاملة عن هذا المؤشر بشكل أكثر اتساقاً مع القليل من التحديات حيث سيتم الإبلاغ عن القيم الناقصة على المستوى الوطني/العالمي. على المستوى الوطني، من الممكن أن يتم تسجيل القيم الناقصة مما يمثل ربما فجوات غير قياسية بين السكان الذين تكون حالة فقرهم أو مسكنهم العشوائي أو غير اللائق غير مسجلة أو غير معروفة أو عندما تكون البيانات غير

متوفرة. نظراً لأن القيم سيتم تجميعها على المستويات الوطنية، فإنّ القيم الناقصة ستكون أقل ملاحظة عند هذه المستويات، ولكن من المحتمل أن تؤثر على التقديرات. وعلى مستوى المسح ومستوى جمع البيانات، سيتم تطبيق إجراءات المسح لإدارة القيم الناقصة بناءً على وحدة التحليل/ وحدات العينات الأولية.

• على المستويين الإقليمي والعالمي

سيتم تعديل التقديرات العالمية مع النمذجة بناءً على الاتجاهات لتلبية المعلومات أو البيانات الناقصة.

المجاميع الإقليمية:

سُتُمد التقديرات الإقليمية والعالمية من الأرقام الوطنية وفقاً لتصنيف مناسب. وسيتم تطوير الأدوات المتخصصة والاتفاق عليها مع أصحاب المصلحة المحليين والدوليين. وسيتم نشر نظم لضمان الجودة بشأن استخدام الأدوات والتحليل وإعداد التقارير على المستويين الإقليمي والعالمي لضمان وحدة المعايير وتطبيق التعاريف عالمياً.

مصادر التفاوت:

ونظراً لأن الوكالات الوطنية هي المسؤولة عن جمع البيانات، لا يُتوقع ظهور اختلافات بين البيانات الصادرة عن البلدان والبيانات التقديرية الدولية المتعلقة بالمؤشر في حال اتباع المنهجيات والإجراءات المعيارية في جميع مراحل عملية إعداد التقارير. عادة ما تؤثر البيانات الناقصة والمتغيرات المحلية الأخرى وتواتر جمع البيانات على الأرقام المبلّغ عنها على المستويين العالمي والوطني. بالنسبة لهذا المؤشر، سيتم استخدام البيانات الوطنية لاستخلاص الأرقام العالمية. في الحالات التي تختلف فيها القيم العالمية عن الأرقام الوطنية، سُنْبذَل الجهود لتحقيق اتساقها. هناك الكثير من الحالات التي سيتم فيها استبدال نقص البيانات الجديدة ببيانات نموذجية للأرقام العالمية. وستكون هذه الأرقام مقبولة للإبلاغ على المستويين الوطني والعالمي مع الملاحظات ذات الصلة المرفقة بهذه الأرقام. ومن المرجح أن يكون هذا هو الحال بالنسبة للبلدان التي لديها فترات طويلة من جمع البيانات الجديدة، أو حيث تواجه البلدان حالات غير مستقرة مثل مرحلة ما بعد الكوارث أو ما بعد الحرب.

مصادر البيانات

الوصف:

يمكن احتساب البيانات الخاصة بمكونات الأحياء الفقيرة وعناصر المستوطنات العشوائية للمؤشر من المسح الإحصائي الرسمي والمسح الأسري الوطني، بما في ذلك الاستقصاء الديمغرافي والصحي والمسوح المتعددة المؤشرات. يمكن حساب البيانات الخاصة بعنصر المسكن غير اللائق عن طريق المسوح الأسرية الخاصة بالدخل والإنفاق التي تلتقط الإنفاق الأسري.

وسوف يواصل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN-Habitat تقديم الدعم الفني حول تقدير هذا المؤشر، كما سيتم توسيع نطاق تكامله الأخير للتحليل المكاني والمخاطر وتصنيف المعلومات على مستوى المدينة. وحتى الآن، يقوم البرنامج بجمع المعلومات المتعلقة بالأحياء الفقيرة والمأوى المحسن كجزء من مبادرة ازدهار المدن (CPI) بما في ذلك الكثير من المؤشرات الأخرى ذات الصلة، مثال: (أ) المأوى المحسن؛ و(ب) الوصول إلى مصادر المياه المحسنة؛ و(ج) الوصول إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة؛ و(د) الاكتظاظ. يتم جمع البيانات لحوالي 1000 مدينة حول العالم. وتعتبر طريقة جمع البيانات واستخدام هذه المعلومات بالغة الأهمية لفهم المؤشر 11-1. يحتوي عنصر المسكن غير اللائق على أدلة ودراسات وتحليلات واسعة النطاق تم إجراؤها باستخدام البيانات التي تم جمعها، وتم إدراج بعض هذه الوثائق كجزء من المراجع البيولوجية.

عملية الجمع:

نتوقع أن تؤدي الاستثمارات في العملية المتطورة لجمع البيانات ورصدها على المستوى الوطني إلى تقديم حوافز للحكومات لتحسين إعداد التقارير والأداء وأن تكون على استعداد أكبر للتعامل مع الكثير من أصحاب المصلحة في جمع البيانات وتحليلها وفي تحقيق فهم أفضل لنقاط القوة والضعف في تعاريف الأحياء الفقيرة القائمة وتطبيقاتها. وسيقل ذلك من الأخطاء ويحسن جودة وتوقيت إبلاغ البيانات على المستوى الوطني.

توافر البيانات

الوصف:

تتوفر البيانات الخاصة بالأحياء الفقيرة في جميع البلدان النامية حيث كان برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية يبلغ عنها في تقارير الأهداف الإنمائية للألفية على أساس سنوي. ومؤخراً، قام البرنامج بتفصيل المعلومات عن هذا المؤشر على مستوى المدينة، مما زاد من ملامته للهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة وغايته ومؤشراته. يُقاس مؤشر الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة حالياً في أكثر من 320 مدينة في جميع أنحاء العالم كجزء من مبادرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لازدهار المدن. كما أنه عنصر أساسي في برنامج التشجيع على النهوض بالأحياء الفقيرة الذي ينفذ في 190 مدينة وبالتعاون مع حوالي 4 ملايين من سكان الأحياء الفقيرة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، فضلاً عن تحديد القدرة حالياً.

تتوفر في الكثير من البلدان بيانات عن المساكن غير اللائقة، والتي يتم قياسها من خلال القدرة على تحمل تكاليف السكن. وقد قام برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي بحساب هذا المؤشر لسنوات عديدة (1996-2006) كجزء من برنامج المؤشرات الحضرية. ومؤخراً، قام الفريق العامل المعني بمؤشرات الإسكان العالمية، وهو جهد تعاوني من ائتلاف المدن، والمنظمة الدولية لموئل من أجل البشرية (Habitat for Humanity International)، وبنك التنمية للدول الأميركية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)، باقتراح جمع البيانات عن هذا المؤشر في جميع أنحاء العالم.

السلاسل الزمنية:

يتم تحديث المؤشر سنوياً نسبةً للبيانات الجديدة التي ستتوفر في السنة المرجعية.

الجدول الزمني

جمع البيانات:

سوف تستمر جميع عمليات المسح الرئيسية وعملية جمع بيانات التعداد في دمج الجوانب/المكونات اللازمة للإبلاغ عن هذا المؤشر. وسيتم تكرار عملية مراقبة هذا المؤشر على فترات منتظمة تتراوح بين 3 و5 سنوات، مما يسمح بالحصول على نقاط إبلاغ من كل 3 إلى 5 سنوات حتى العام 2030.

إصدار البيانات:

تم إنتاج البيانات سنويًا لهذا المؤشر، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه طوال فترة عمل أهداف التنمية المستدامة.

الجهات المزودة بالبيانات

الاسم:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتئلاف المدن، الشبكة الدولية لمنظمات سكان الأحياء الفقيرة، والبنك الدولي.

الوصف:

كان هذا المؤشر ناجحًا إلى حد كبير بفضل التعاون بين الكثير من المنظمات والمؤسسات، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، واتئلاف المدن، الشبكة الدولية لمنظمات سكان الأحياء الفقيرة، والبنك الدولي. هناك الكثير من الخبراء الآخرين الذين ساهموا أيضًا في تطوير المفاهيم والأسس المنطقية والتعاريف والبيانات الوصفية، كما سيدعمون المقاييس والإبلاغ والحوار حول السياسات على المستوى القطري، استنادًا إلى المؤشرات. بالنسبة للتقارير الأولية، ستلعب الجهات المزودة بالبيانات الوطنية، لاسيما الوكالات الإحصائية، دورًا هامًا في توليد البيانات الأولية من خلال التعدادات والمسوح.

الجهات المجمعّة للبيانات

الاسم:

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat)

الوصف:

سيتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاء مختارون أعمال التجميع النهائي والإبلاغ على المستوى العالمي.

المراجع:

دليل الموارد الموحدة:

<http://unhabitat.org/urban-knowledge/global-urban-observatory-guo/>

المراجع:

المراجع البليوغرافية:

- الأمم المتحدة (2007). مؤشرات التنمية المستدامة: المبادئ التوجيهية والمنهجيات. الطبعة الثالثة، الأمم المتحدة، نيويورك.

United Nations (2007). Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies. Third Edition, United Nations, New York

- تقرير المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، وعن الحق في عدم التمييز في هذا السياق.

A/HRC/25/54 (2013), Report of the Special Rapporteur on adequate housing as a component of the right to an adequate standard of living, and on the right to non-discrimination in this context

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2002) المبادئ التوجيهية للمؤسسات الحضرية، نيروبي

UN-Habitat (2002) Urban Indicators Guidelines. Nairobi

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، قاعدة بيانات المؤشرات الحضرية العالمية 2012 أ. نيروبي

UN-Habitat, Global Urban Indicators Database 2012 a. Nairobi

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2002)، اجتماع فريق الخبراء المعني بالمؤشرات الحضرية، نيروبي، كينيا، تشرين الثاني / نوفمبر 2002.

UN-Habitat (2002), Expert Group Meeting on Urban Indicators, Nairobi, Kenya, November 2002

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2003 أ)، الأحياء الفقيرة في العالم: مواجهة الفقر الحصري في الألفية الجديدة.

UN-Habitat (2003a), Slums of the World: The face of urban poverty in the new millennium

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2003 ب)، تحسين حياة 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة - دليل مراقبة الهدف 11.
UN-Habitat (2003b), Improving the Lives of 100 Million Slum Dwellers – Guide to Monitoring Target 11
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (1998)، الازدحام والصحة في مستوطنات الدخل المنخفض في غينيا بيساو
UN-Habitat (1998), Crowding and Health in Low Income Settlements of Guinea Bissau, SIEP Occasional Series No.1
- التقرير العالمي عن المستوطنات البشرية في الأحياء الفقيرة (2002).
Global report on Human settlement on Slums (2002)
- توركسترا، رايتلهوبر وم. (2004) رصد الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية. معهد بحوث النظم البيئية
Turkstra, J. and Raithelhuber, M. (2004). Urban slum Monitoring. ESRI User Conference paper 1667
- برنامج المؤشرات الحضرية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مبادئ توجيهية.
Urban Indicators Programme, World Bank and UN-Habitat, Guidelines
- الموثل من أجل الإنسانية، مؤشرات الإسكان العالمية.
Habitat for Humanity, Global Housing Indicators
- الموثل من أجل الإنسانية، مؤشرات الإسكان من أجل أهداف التنمية المستدامة، 2015.
Habitat for Humanity, Housing Indicators for the Sustainable Development Goals, 2015
- معهد ماكينسي العالمي (2014)، مخطط للتصدي لتحدي الإسكان العالمي بأسعار معقولة.
McKinsey Global Institute (2014), A Blueprint for Addressing the Global Affordable Housing Challenge
- الأمم المتحدة (2015)، مؤتمر الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 3، ورقة الإصدار رقم 22 بشأن المستوطنات العشوائية.
United Nations (2015), Conference on Housing and Sustainable Urban Development – Habitat III, Issue Paper No. 22 on Informal Settlements
- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، UN-AIDS (2015a) إنهاء وباء الإيدز في المناطق الحضرية، نيروبي.

UN-Habitat, UN-AIDS (2015a) Ending the Urban Aids Epidemic. Nairobi

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2015 ب). تقويم الاحياء الفقيرة 2015-2016.

UN-Habitat (2015b). Slum Almanac 2015-2016

- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (2016). تقرير مدن العالم 2016.

UN-Habitat (2016). World Cities Report 2016

الروابط الالكترونية:

- 1- [1]: http://www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/methodology_sheets.pdf,
- 2- [2]: <http://unhabitat.org/urban-indicators-guidelines/>
- 3- [3]: <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Metadata.aspx?IndicatorId=0&SeriesId=710>,
- 4- [4]: <http://unhabitat.org/urban-initiatives/initiatives-programmes/participatory-slum-upgrading/>
- 5- [5]: <http://unhabitat.org/slum-almanac-2015-2016/>
- 6- [6]: <http://wcr.unhabitat.org/>
- 7- [7]: http://www.unhabitat.org/programmes/guo/documents/EGM_final_report_4_Dec_02.pdf

المؤشرات ذات الصلة

1-1-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس والسن والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري / ريفي).

2-1-1: نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس والسن والوضع الوظيفي والموقع الجغرافي (حضري / ريفي).

1-1-6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تُدار بطريقة آمنة.

1-2-6: نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي المدارة بطريقة آمنة، بما في ذلك مرافق غسل اليدين بالماء والصابون.

1-1-7: نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء.

1-3-8: نسبة العمالة غير الرسمية في العمالة الزراعية، بحسب الجنس.

2-5-8: معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة.